المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

الوزير

الرباط في: 6 فبراير 2013

دورية عدد: 5 س 3

من وزير العدل و الحريات

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول الشكايات الصادرة عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لا تخفى عليكم الأهمية التي توليها بلادنا لمكافحة جرائم الفساد المالي والإداري، لاسيما في الشق المتعلق بملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية، وتفعيل دور هيئات مراقبة الأموال العمومية والحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة، والتي تم رفع بعضها في ظل الدستور الجديد إلى مصاف المؤسسات الدستورية، كما هو الشأن بالنسبة للهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وفي هذا الإطار أشار تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة برسم سنة 2011 إلى وجود مجموعة من الصعوبات تحد من دور الهيئة المذكورة في معالجة شكايات المواطنين، أهمها صعوبة تتبع مآل الشكايات المحالة على السلطات القضائية، وعدم تعامل أغلب الإدارات بجدية مع الشكايات المحالة عليها.

كما يلاحظ في هذا الإطار أن الأبحاث التي تباشر على ضوء الشكايات المحالة من طرف الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة عادة ما تتميز بالبطء، فضلا عن عدم إشعار هذه الوزارة بمآلها.

لذلك، أطلب منكم أن تولوا العناية الكافية للشكايات الصادرة عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وذلك بالإشراف المستمر على الأبحاث التي تباشر بشأنها، قصد العمل على إنهائها داخل آجال معقولة، مع احترام الضمانات المقررة للمشتبه فيهم، وإشعار هذه الوزارة بالمآل وبالصعوبات التي قد تعترضكم في هذا الشأن. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد